

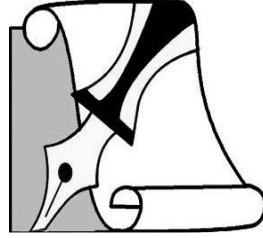


مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

# التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية  
والأمنية فى لبنان

[www.bahethcenter.net](http://www.bahethcenter.net)  
Email: [baheth@bahethcenter.net](mailto:baheth@bahethcenter.net)  
[bahethcenter@hotmail.com](mailto:bahethcenter@hotmail.com)



**مركز للدراسات  
الغلسطينية والاسطراتيكية**

## **تقدير نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في لبنان**

---

### **أهداف المركز الرئيسية:**

- 1 – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- 2 – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- 3 – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- 4 – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تصاعدت الأزمة السياسية في البلد في ظل أجواء مشحونة معززة بمعضلة اقتصادية ومالية تتفاقم يوميا، وزاد من تفاقمها عجز المعنيين عن تأليف حكومة جديدة تتصدى لهذه الأزمة . ولم يلح في الأفق بعد أي مؤشر إلى اتفاق لتأليفها تكليفا وتأييفا، على رغم حديث البعض عن اختراق قريب للأفق المسدود.

### سقوط الصفدي

في هذه الأثناء، وبعد استقالة رئيس الحكومة سعد الحريري، طرح إسم الوزير السابق محمد الصفدي لرئاسة الحكومة في محاولة لإعادة إحياء التسوية الرئاسية، التي قادت إلى انتخاب العماد ميشال عون رئيسا للجمهورية، ومن ثم الحريري رئيسا للحكومة، نظرا إلى ما قيل عن التوافق على ترشيحه لرئاسة الحكومة المقبلة بين رئيس التيار الوطني الحر جبران باسيل والحريري.

سرعان ما تصاعد الرفض الشعبي للصفدي، فسقط الإسم، بالتزامن مع تنصّل الحريري من التعهدات التي كان قد قطعها على هذا الصعيد، وهو ما أعلنه الصفدي نفسه في بيان.

وبات من الواضح أن من الصعب الإتفاق على أي اسم آخر في الوقت الراهن، نظرا إلى الفئاعة التي أصبحت لدى قوى 8 آذار والتيار الوطني الحر بأن رئيس حكومة تصريف الأعمال، يناور من أجل العودة إلى رئاسة الحكومة من جديد، لكن وفقا لشروط جديدة تبنى على أساس طرح التكنوقراط وهو الطرح غير الواقعي والذي ينطلق خارجيا من محاولة إبعاد حزب الله عن الحكومة.

من هنا كان الإصرار من قبل العهد والحلفاء على تسمية الحريري لتشكيل الحكومة، والواقع أنها تسمية سبقت وتلت طرح إسم الصفدي، لكن شرط الدعوة إلى أن تكون سياسية، نظرا إلى أن من غير المنطقي الانقلاب على نتائج الانتخابات النيابية الأخيرة، لا سيما أن الحريري نفسه هو رئيس تيار سياسي وكتلة نيابية، وبالتالي لا يمكن له أن يكون رئيسا لحكومة تكنوقراط.

هذا هو العنوان الظاهر للأمور، ولكن فعليا، فإن من غير المسموح إسقاط الشرعية الحكومية عن حزب الله، في الوقت الذي ترى فيه قوى 14 آذار أن الفرصة سانحة أمامها للإنقلاب على نتائج الانتخابات النيابية السابقة، التي تعتبر أنها سقطت نتيجة الحراك الشعبي، وهو ما يدفعها إلى الإصرار على تشكيل حكومة تكنوقراط مستقلة، خصوصا أن أغلب أفرقاء هذه القوى لم يتأخروا في الإعلان عن الإلتحاق به، من دون التماهي مع كل مطالبه، خصوصا تلك التي تعتبر أن الحريري جزءا من المشكلة، وبالتالي لا يمكن أن يعود إلى رئاسة الحكومة من جديد.

هذا هو حال من هم داخل الحكومة كالقوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، ومن هم خارجها من تلك القوى كحزب الكتائب وتيارات وشخصيات مسيحية معادية لحزب الله.

على أن التعقيد الحالي يكمن في غياب الحلول، والواقع أنه لم تحصل أية مبادرة جديدة بعد سقوط اسم الصفدي. وهذا يفسر ما يذهب إليه البعض من أن الأزمة الحكومية دخلت مرحلة جديدة، من دون أن تظهر ملامح المرحلة المقبلة، في ظل تبادل الإتهامات بين الأفرقاء.

يمكن القول أن الصفدي وقع ضحية الحسابات السياسية والمذهبية، فما إن تم طرح اسمه، حتى أتى الفيتو الأول من الشارع وعبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى الحديث عن أنه وجه من وجوه الفساد، والتظاهرات في الزيتونة باي هي خير دليل على ذلك.

وقد تزامن ذلك مع معارضة شرسة له من قبل نادي رؤساء الحكومات السابقين الذي يضم الرؤساء فؤاد السنيورة ونجيب ميقاتي وتمام سلام، الذين أعلنوا عن التمسك بالحريري، وعدم الرغبة بسواه لتولي هذه المسؤولية في هذا الظرف تحديداً. هذا الأمر، أتى ليضاف إلى تسريبات من قبل صقور تيار المستقبل ومفادها أن الصفدي هو مرشح الوزير جبران باسيل الذي ينوي وضع يده على رئاسة الحكومة، وكان من الطبيعي أن يشعر الشارع السني بنوع من الاستفزاز بفعل هذه المعلومات، فكان رفض للصفدي من قبل السنة عارماً، وبإيعاز ودعم سعودي.

قد يكون الصفدي ضحية للحريري لأنه كان الأكثر جدية لخلافته، بينما يعلم الحريري تماماً أن خروجه من الحكومة سيؤذيه شعبياً، وهو الذي يعاني من انحدار كبير في شعبيته أصلاً.

والواقع أنها لم تكن صدفة تزامن طرح إسم الصفدي مع قطع للطرق خاصة في منطقة خلدة وهي الطريق ذات الرمزية كونها تعتبر شريان طريق الجنوب وبيروت، ومعها طرق في بيروت والبقاع الغربي كما في طرابلس وعكار، في مناطق ذات غالبية سنية وخاصة ذات نفوذ لتيار المستقبل الذي يتزعمه الحريري.

ويؤكد كثيرون إنها لعبة التفاوض على رئاسة الحكومة من خلال الشارع. وحتى لو كان الحريري موافقاً على الصفدي، فإنه قد أعطى الضوء الأخضر لمناصره للتشدد في حركتهم الإعتراضية في الشارع لتقوية موقفه التفاوضي، كل ذلك تحت راية المطالب المعيشية ومن دون أن يطالب هؤلاء علناً بعودة الحريري، ولكن كثيرين منهم هتفوا بإسم الحريري رئيساً للحكومة ورفض أن يدفع الحريري منفرداً والطائفة السنية وحدها ثمن ما حصل. فإما أن يستقيل رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب مع الحريري تطبيقاً لشعار كلن يعني كلن وإما أن يعود الحريري إلى رئاسة الحكومة.

## الحريري وباسيل

تعرضت مؤخرا التسوية الرئاسية بين التيار الوطني الحر وتيار المستقبل لتصدع عميق. التسوية التي كان باسيل سيرتها عن عون اصطدمت بحائط مرتفع مع فشل ترؤس الصفدي للحكومة.

من جهة التيار الحر، فإن المشكلة بدأت بتراكمات منذ ما قبل إستقالة الحريري من الحكومة، وكان الجانبان يتداركان كل خلاف وإن ترك ندوبا، لكن القشة التي قسمت ظهر البعير، تمثلت بكيفية تصرف الحريري مع الإتفاق السياسي الذي أبرم لتسمية الصفدي لتشكيل الحكومة. وأثار هذا الأمر غضب باسيل والتيار وبات الحريري معتبرا في التيار أنه يتصرف بأنانية وبمعزل عن حلفه المفترض مع التيار على أساس خطة قائمة على المعادلتين التاليتين: أنا أو لا أحد في رئاسة الحكومة وأنا ولا أحد غيري من القوى النيابية في الحكومة. من هنا تبدو الصورة بالنسبة إلى وجهة النظر هذه بأن رئيس تيار المستقبل يقدم دليلا على أنه يلاقي مطالب الحراك وأجندات بعض الخارج، ما يكشف العمق السياسي للأزمة بين الطرفين.

ويذهب التيار في اعتبار أن الحريري ينفذ بشروطه الحكومية انقلابا على الدستور وعلى قانون الانتخابات وعلى التسوية الرئاسية، ويركب موجة الحراك الشعبي ليهرب من مسؤوليته المباشرة ومسؤولية تياره عن السياسات المالية والاقتصادية، والمشاركة في الفساد على مدى 30 سنة، فيما التيار لن يقبل بتحمل ما ليس له مسؤولية فيه وما قاومه لسنوات وسنوات.

إذا، يبدو أن كيل التيار قد طفح من تيار المستقبل ورئيسه، علما أن التيار الحر نفسه شارك في السلطة في شكل متفاوت منذ عشر سنوات ولا يمكنه نفي مسؤوليته عن الكثير مما جرى في البلد.

وبينما يتهم التيار الحريري بحرق اسم الصفدي، وبالتالي فرض شروطه مجدداً، كونه لم يلتزم بالتعهدات التي قطعها لتأمين الغطاء المطلوب للصفدي للسير بمهمته، بل فعل العكس من ذلك، يرى تيار المستقبل أن المشكلة ليست لديه، خصوصاً أن الحريري لم يمانع الاتفاق على الصفدي، وهو المرشح الذي دفع به باسيل بقوة، إلا أنه صرح شركاءه بأن الشارع لن يرضى بهذا الحل، وهو الذي يطالب بحكومة تكنوقراط بعيدة بالملق عن كل المنتمين إلى الطبقة السياسية التي مارست الحكم على مدى العقود الثلاثة الماضية. وبالنسبة إليه، فإن من يتحمل المسؤولية في الدرجة الأولى هو باسيل شخصياً، خصوصاً بالتصريحات التي أدلى بها، وصادر من خلالها صلاحيات رئيسي الجمهورية والحكومة، بإعلانه موعد الاستشارات ونتيجتها وشكل الحكومة، وهو ما كان من الطبيعي أن يشعل الانتفاضة من جديد.

من هنا، فإن المستقبلين يلخصون الموضوع على الشكل التالي (والواقع أنها وجهة نظر للاستهلاك الإعلامي): الحريري يعتبر أن باسيل أصبح عبئاً عليه وهو لا يريد مواجهة الشارع بحكومة ذات نفس باسيلي كون قراءة الحراك الشعبي في الساحات شكلت يقينا لديه بأن باسيل أصبح مرفوضاً، إضافة إلى أن تجربته مع باسيل في إدارة الحكومة لم تكن ناجحة. على أن ذلك لا يعني بالنسبة إلى الحريري أن التسوية الرئاسية سقطت، وهو كرر هذا الأمر أمام أكثر من شخصية التقته في الآونة الأخيرة.

ويشير البعض في التيار الحر إلى أن الحريري برع في إعادة رسم قواعد اللعبة على خط المفاوضات الدائرة لتشكيل الحكومة. وقد تعمد الموافقة على اسم الصفدي من جهة، وتسريبه من جهة ثانية، ليوحي أنه يسهل الحل ولا يعرقه، وأن الشارع هو الذي أسقطه. بينما يقال في أجواء المستقبل إن الطرف الآخر لم يكن راغباً في الأصل في السير بالصفدي حتى النهاية، وإن كل ما أراده هو القول للحريري إن عليه القبول بشروطه، وإلا فإن هناك بدائل متوافرة وموجودة، وبعضها قد يكون من الفريق الضيق المحيط به، وهو ما أثار حساسية الحريري كثيراً.

ولكن ما هو مصير التسوية الرئاسية؟

من المرجح إنه مهما تفاقمت الخلافات، فإن التوافق بين المستقبل والتيار الحر يبقى شرطا لأي حل حكومي، ناهيك عن استقرار البلاد. وسيكون من الصعوبة بمكان تتصل أي من الطرفين من هذه التسوية التي عملا عليها وجهدا اليها كثيرا وهي حاجة ماسة لكليهما.

ولن يكون الحل في عزل الحريري وبالتالي فإن السير بأي حكومة أمر واقع لا يكون الحريري مشاركا في صنعها بالحد الأدنى، سيكون بمثابة خيار سلبي كثيرا في هذه الظروف. ذلك أن الشارع السني الذي يغلي أصلا، سيتحرك في سبيل قائده وهناك احتمال بصدام مذهبي في لبنان ليس حزب الله في وارده ، وهو الذي يعد استقرار البلد على رأس أولوياته. كما أن دور الحريري لا يزال هاما اليوم في ظل الحصار على تيار المقاومة في لبنان، إضافة إلى كونه سيعد حلا وسطا بين صقور قيادات الطائفة السنية وأولئك الذين يقفون في صف الحزب.

أين الحل؟

الواقع أن الاتصالات جارية على أكثر من صعيد، بعد حال من الجمود والمرابحة سادت خلال فترة ما بعد اعتذار الصفدي.

ويتركز الجهد الأكبر على تسويق خيار حكومة تمزج بين السياسيين والتكنوقراط، علما أن التسمية الأخيرة مرفوضة أصلا لدى شرائح واسعة في الحراك التي تفضل تسميات أخرى كحكومة أخصائيين أو أكفاء أو اختصارها بكونها حكومة بعيدة عن المنظومة السياسية الحاكمة.



ويشير متابعون مقربون من محور المقاومة، إلى أن الصمود في خيار التخلي عن السياسيين في الحكومة أثمر نوعاً من الإيجابية الغربية تجاه هذا الأمر، نحو القبول بتأليف حكومة تكنوسياسية، بالتزامن مع اتصالات بهدف توفير دعم يمنع الانهيار المالي عن لبنان.

وبينما يستمر جهد رئيس الجمهورية ميشال عون مركزاً على محاولة إقناع الحريري بالاستمرار على رأس حكومة مقبلة، قد يدفعه استياءه الكبير من تعامل الحريري وعدم جديته، إلى البدء بالبحث عن أسماء بديلة. لكن الأهم اليوم يتمثل في أن هذه المشاورات تركز على شكل الحكومة وليس من هو رئيس الحكومة، وبمعنى آخر يتم البحث في حكومة أكثرية أم حكومة توافق، وأمام إصرار الحريري على عدم تشكيل حكومة إلا وفق شروطه، يتداول حديث بأسماء بديلة، لكن في إطار مقربين منه أو من الأسماء التي يمكن أن تحظى بقبول منه، ولا يزال خيار رئيس حكومة من قوى 8 آذار مستبعداً حتى الآن.

ويحاول المعنيون، حسب وجهة النظر هذه، التقاطع مع الرغبة الغربية في حماية استقرار لبنان، لكن هذه الرغبة الغربية لا تعني التسليم بواقع الأمور في البلد. ويشير البعض إلى أن المشاورات الأميركية الفرنسية البريطانية بشأن لبنان، التي انطلقت في باريس، انتهت إلى تصور لمجموعة من الخطوات تتراوح بين زيادة الضغوط السياسية والاقتصادية، والترغيب بدعم في حال التزام الأطراف في لبنان بخطة إصلاحية شاملة.

قد يعود الأمر إلى محاولة غربية لموازنة الأمور مع الضغط السياسي الخليجي على لبنان. وتتولى فرنسا مسؤولية كبرى على هذا الصعيد كونها أكثر الدول الأوروبية المعنية بلبنان نظراً إلى العلاقات التاريخية لها معه. وبالنسبة إلى الموقف الأميركي، فإن واشنطن لا تظهر نية بأي قرار من شأنه التسبب بانهيار كبير في لبنان، لكنها لا تمنع في توتير الأجواء في وجه حزب الله في إطار معركة مع إيران في المنطقة.

في هذا الإطار، ثمة في البلد من يروج لفكرة مفادها أن البحث يتم اليوم حول نسبة السياسيين والاختصاصيين في الحكومة المقبلة. وتقول وجهة النظر هذه إن حصة الوزراء

السياسيين لن تتجاوز ربع أعضاء الحكومة، وإن اختصاصيين لديهم خبرات أكيدة في إدارة مرافق وشركات، سوف يتولون الحقائق الخدمائية الدسمة من دون أن يقع أحد تحت ضغط الإتيان بكوادر أكاديمية في حكومة لا يريد الحريري ترؤسها في هذه الفترة.

والواقع أن ارتفاع منسوب المداخلات الدولية في الأزمة الحالية، من الحضور الفرنسي إلى شهادة المسؤول الأميركي السابق الذي أشرف طويلا على الملف اللبناني، جيفري فيلتمان، أمام الكونغرس الأميركي، مروراً بالمواقف التي تصدر عن الأمم المتحدة والاجتماعات التي يعقدها ممثل أمينها العام في بيروت مع أطراف الازمة لحضهم على معالجتها، تأتي في وقت يطلب فيه الغرب مباشرة إجراء الاستشارات النيابية الملزمة لتسمية رئيس مكلف فوراً، لأنّ كلفة التأخير باهظة. هذا بحسب الرؤية الغربية التي، وإن كانت لا تعتبر لبنان أولوية اليوم، إلا أنها لا تزال تهتم باستقراره وخاصة من زاوية موضوع اللاجئين كون أوروبا تخشى من نزوح جماعي في اتجاهها من قبل اللاجئين ومعهم لبنانيون وفلسطينيون، ما ترى أنه يهدد مجتمعاتها، إضافة إلى عامل جديد يتمثل في حذر أوروبي من نفوذ روسي مستجد في لبنان ما يفسر أيضاً الهجوم الأوروبي الدبلوماسي، المدعوم أميركياً، على البلد.

من هنا، فبالنسبة إلى الغرب، فإن الإجراءات المؤسساتية يجب أن تأخذ مداها، وهو لا يشجع إسقاط المؤسسات عبر ثورة في الشارع تجنباً لمخاطر الفوضى والفراغ (وهو موضوع غير قابل للترجمة أصلاً).

لذا، نصح مسؤولون غربيون زاروا لبنان مؤخراً والتقوا الرئيس ميشال عون، بأن لا يتحمل مسؤولية أو عبء تشكيل الحكومة المقبلة، على أن يدعو إلى استشارات، كما يلحظ الدستور، ثم يتولى الرئيس المكلف مهمة تشكيل الحكومة الجديدة، وفي إمكان الفريق السياسي الداعم للعهد أن يضغط عبر وسائله السياسية وتكتله النيابي، على من ستم تسميته، لدفعه إلى حكومة تتناسب وما يريده هذا الفريق وعون.

طبعا هذا في الشكل، وهي عناوين يضعها الغرب في إطار سياسته التي يريد تمريرها في لبنان في إطار محاصرة حزب الله ومحور الممانعة، لكن الأمر له علاقة بموازن القوى في البلد حيث لا يمكن للغرب فرض سياسته بالقوة. ويرى الغرب أن المهم بالنسبة إلى المجتمع الدولي ولادة حكومة تلبي طموحات الناس ولا تضم أسماء استفزازية، وذلك في أقصر وقت ممكن، حتى تباشر تنفيذ الإصلاحات المطلوبة وإنقاذ الوضع الاقتصادي. وهذا الأمر يسلم الغرب فيه أنه لا يمكن تجاوز أدوار القوى السياسية لأنها موجودة في مجلس النواب، وهي التي ستمنح الحكومة المقبلة الثقة أو تحجبها عنها في نهاية المطاف. ولذلك، أي حكومة ينبغي أن تكون مقبولة من تلك القوى والحراك على حد سواء، وهو ما يعني تأييد الغرب ضمنا لهذا الأخير.

لا يدخل الغربيون في مسألة الأسماء، وهم يرون أن مصير الحكومة يجب أن لا يتوقف على أي شخص كون أن جانبا أساسيا من التعقيدات الحالية يرتبط بحسابات شخصية، في حين أن لبنان يسير نزولا في أزمته، وهو ما يعني عدم تمسك الغرب بشدة بالحريري رئيسا للحكومة ولكنه يريد شخصا قادرا على حماية خطوات مؤتمر سيدر. وإن كان الغرب يرى أن عودته إلى رئاسة الحكومة المقبلة هي الخيار الأفضل لكونه الرجل الأوسع تمثيلا لطائفته ووجوده في السلطة إلى جانب شركائه الآخرين يسمح بتعزيز الاستقرار الداخلي، كما بسبب أن المجتمع الدولي يرتاح للتعامل معه، وهناك مساحة واسعة للتعاون المشترك استنادا إلى العلاقة الوثيقة التي تربط الحريري بالعواصم الدولية.

يسلم الغرب، مع فروقات بين دوله، بأن حزب الله يمثل في نهاية المطاف شريحة من اللبنانيين، وله حضور في مجلس النواب، وليس من السهل تجاهله. وبالتالي، فإن قضية الحزب أكثر تعقيدا من مسألة وجوده في الحكومة أو غيابه عنها، ويلمح الزوار الغربيون للبنان إلى أن الولايات المتحدة ستواصل محاصرة الحزب والتضييق عليه بمعزل عما إذا كان

له وزراء أو لا، وكذلك ستستمر في الضغط على أية حكومة مقبلة، سواء تمثل فيها الحزب أم لا، لدفعها إلى اتخاذ قرارات واعتماد سياسات مخالفة له.

## خارطة القوى

في بانوراما عامة بعد شهر على اندلاع الحراك الشعبي، يمكن القول أن ثمة ما هو مغاير في البلد. ويجدر بالسلطة أن تتخذ مما حصل العبرة كون التغاضي عما يحصل من فساد وتدهور في البلاد لن يكون التعامل معه كما كان في السابق، إذ إن عصر اليوم هو زمن الثورات والتوعية عبر الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي.

والواقع أن الجميع فوجيء بما حصل، وهو إيجابي في العموم خاصة في مراحل الأولى، لكن ثمة قوى وجدت نفسها في مواجهة سريعة، ولو من الناحية السياسية والمعنوية، مع الحراك الذي شكل انتفاضة فعلية شعبيا كما في السياسة.

وفي استعراض للقوى المواجهة للحراك، يمكن القول إن القوى التقليدية عملت قدر الإمكان في الدرجة الأولى على إحباط الانتفاضة، ولكنها اقتنعت مع مرور الأيام أن الانتفاضة ليست مرشحة للتراجع، ولم يعد نافعا الرهان على عامل الوقت أو محاولات الاستيعاب.

وفي شهر واحد، حقق الحراك عددا غير متوقع من الأهداف كان أولها، وهو أمر يغفله كثيرون، الورقة الإصلاحية التي شكلت إنجازا فعليا لم يستثمره الحراك واعتبره تخديرا بعد أن رأى أن مسار الإصلاح السابق كان مجرد أكاذيب لإخفاء الفضائح، وأن الأكاذيب مستمرة.

وبعد انضاح انعدام الثقة بين السلطة والناس، جاءت استقالة الرئيس سعد الحريري. وبغض النظر عن ظروفه أو ما إذا كانت الاستقالة بإيعاز من الخارج، فإنها قلبت الموازين في

الداخل خاصة و أنها جاءت على مضض من العهد ومن حلفاء الحريري مثل حزب الله وحركة أمل.

لكن ما ميز مرحلة ما بعد الاستقالة كان محاولة تشكيل حكومة على النسق القديم، ودفع هذا الأمر بالبعض إلى اعتبار أنه لا يراد تشكيل أية حكومة جديدة خارج منطوق الصفقة الحالية، وأن كل الكلام المتداول حول الاستعانة بالتكنوقراط والحياديين هو مجرد أقاويل لكسب الوقت. فالمطلوب فقط نسخة عن الحكومة الحالية، أو إبقاء حكومة تصريف الأعمال حتى إشعار آخر.

وجاء حادث إيجابي ولكن شبه معزول حوّله المنتفضون إلى إنجاز وهو فوز "مرشح الانتفاضة" في نقابة المحامين ملحم خلف، علما أن خلف حصل على اصوات لأطراف في السلطة كحزب الله وحركة أمل إضافة الى أصوات كتائبية.

ثم جاء واقع منع المتظاهرين عقد جلسة مجلس النواب التي كان البند الأهم فيها هو بند العفو، وهو ما اعتبره كثيرون حدثا سلبيا كونه منع جلسة كانت معنية بتشريع كان البلد في حاجة له.

على أنه أمام تلك "الإنجازات"، يمكن القول إن اللاعبين الأبرز للذين تضررا من الحراك وحاولا منعه أو الحر منه، كانا في جبهة السلطة. وأبرز هؤلاء كان العهد والتيار الوطني الحر اللذين يقاتلان لإسقاط الانتفاضة تماما والإبقاء على التركيبة القائمة ونهجها السياسي، وإن مع مراجعة سياسية لأخطاء الماضي وتقديم رؤية إصلاحية.

وتضرر تيار المستقبل وزعيمه الرئيس الحريري من الحراك، لكن الحريري خرج جهارا ليدعم الأبعاد السياسية للانتفاضة، لكنه يخشى أن تنتزع الانتفاضة شرائح من شارع السنّي وهو ما يفسر تحرك أنصاره في الشارع، وخاصة اندماجهم في الحراك تحت عناوين مطلبية، لكن واقع الحال يشي الى ما هو مغاير، فالتيار يخشى خروج أمور شارع عن سيطرته.

من الأطراف المستفيدة من الحراك، تحرك حزبا القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي، وكلاهما مستفيد أيضا من الأبعاد السياسية للانتفاضة، خصوصا لجهة الحد من نفوذ حزب الله. وفيما يتأرجح الاشتراكي داخل السلطة وقد أعلن أنه لا يريد المشاركة في حكومة مقبلة لإحراج حزب الله، يتأرجح القوات خارجها، وقد قدم وزراءه استقالتهم من الحكومة. لكن، مثل كل استحقاق، تتبدى انتهازية القوات عبر التصرف بعكس ما يعلن زعيمه سمير جعجع، وقد بدا ذلك على سبيل المثال لا الحصر في تموضع القوات إلى جانب أحزاب السلطة في انتخابات المحامين، فيما القواعد القواتية تبدو شديدة الحماسة للانتفاضة.

إلى جانب هؤلاء، تمخض المشهد عن بعض الأحزاب والتيارات خارج إطار السلطة، ولكنها معادية لمحور المقاومة، مثل حزب الكتائب الذي يدعي تمثيله لطموحات الشباب، لكنه يتراجع دراماتيكيًا حتى باتت شعبيته تتحصر فعليًا في بعض مناطق المتن الشمالي ونوعًا ما في الأشرفية. وإلى جانب الكتائب شهدت الساحات حضورًا للأمين العام للكتلة الوطنية بيار عيسى الذي يستثمر الفرصة لكي يعيد بعث وهج حزبه المنطفيء.

في موازاة ذلك كله، ظهرت في المشهد قوى ومجموعات أطلقت الحراك من ساحتي رياض الصلح والشهداء. وهي قوى جديدة ظهرتها الانتفاضة وهي في الغالب أحزاب وجمعيات وهيئات شبابية وطالبية غير تقليدية من المجتمع المدني، أبرزها حزب سبعة، تنادي بالحريات العامة ومحاربة الفساد والإصلاح والعلمنة أو الدولة المدنية وبعضها يطالب بتغيير النظام، وإن خفت هذا المطلب أخيرًا.

وفي المكان، حضرت قوى اليسار التاريخي، ولا سيما الحزب الشيوعي ومعه حركة الشعب ومجموعات شبابية مثل كلنا وطني بزعامة شربل نحاس وغيرها.. وهذه القوى غير محظية من قبل السلطة التي حاربت دخولها الندوة النيابية، وشكل الحراك فرصة لنشاطها.

في كل الأحوال، لن يكون اللاحق على موعد 17 تشرين الأول كما سابقه، وبغض النظر عن مدى التغيير في واقع السلطة، فإن الأزمة تبدو جد طويلة، خاصة في ظل عدم اتساعها إقليمياً.